

## رقمنة مرفق الحالة المدنية في ظل القانون 08-14

### Digitizing the Civil Status Facility under law 08-14

نوال بوعبدالله<sup>1</sup>

Naouel Bouabdellah<sup>1</sup>

<sup>1</sup> مخبر التنمية الديمقراطية وحقوق الإنسان في الجزائر. جامعة الجلفة- الجزائر.

[nbouabellah@gmail.com](mailto:nbouabellah@gmail.com)

**ملخص:**

في ظل الثورة التكنولوجية، سارعت الجزائر لمواكبة هذه الثورة من خلال تبني الأساليب الحديثة لإدارة أنشطتها وأعمالها، وفي سبيل ذلك بادرت لتفعيل التكنولوجيات المتطورة والانتقال إلى رقمنة العديد من القطاعات من أجل تحسين مستوى وجودة خدماتها. وقد جسد القانون 08-14 المتضمن تعديل قانون الحالة المدنية، رقمنة نظام الحالة المدنية في سبيل تحسين الخدمة العمومية للمواطن، تتجلى من خلال ماتضمنه من أحكام مساهمة للتطور التكنولوجي، في إطار تقريب الإدارة من المواطن وتحقيق التنمية المحلية. الكلمات المفتاحية: الرقمنة، الحالة المدنية، السجل الوطني الآلي، الخدمة العمومية، الوثائق الإلكترونية.

**Abstract :**

In light of the technological revolution, Algeria has been quik to keep pace with this revolution by adopting modern methods of managing its activities and business, and to this end it has initiated the activation of advanced technologies and the digitization of many sectors in order to improve the level and quality of its services.

Law 14-18 amending the civil status law has embodied the digitization of the civilstatus system in order to improve the public service of the citizen, manifested through its provisions in line with technological development, in the framework of bringing the administration closer the citizen.

**Keywords :** Digitization ; Civil status ; Automated National Register ; Puplic servic ; Electronic documents

## 1. مقدمة :

تسعى الدولة لتسيير قطاعاتها على نحو يضمن تقديم خدمات للمواطنين ذات مستوى وجودة، وقد أصبح اعتماد أسلوب الإدارة التقليدية ما عاد يجدي نفعاً، لما يتميز به من بطء وتيرة تقديم الخدمات من جهة، وزيادة الضغط على الموظفين من جهة أخرى. ونظام الحالة المدنية يشكل أهم قطاع بالنسبة للمواطن وأكثر احتكاكا به، نظراً لما له من أهمية بالغة، حيث تركز على أهم الأحداث في حياته كالزواج والولادة وغيرها، لذلك كان هذا النظام من بين أوليات الدولة التي تسعى لتحسين الخدمات التي يقدمها، خاصة في ظل الثورة التكنولوجية التي غزت العالم.

لذلك عمل المشرع على إصلاح الإدارة بصفة عامة ونظام الحالة المدنية بصفة خاصة، وتطويره بما يحقق للمواطن الحصول على خدمات ذات نوعية وبأعباء أقل، فكان لا بد من اعتماد التكنولوجيات الحديثة في المجال الإداري، حيث أصبح حتمية لخلق تحول نوعي لتأسيس مجتمع معلوماتي له القدرة على التعامل مع المستجدات التقنية.

وتنفيذا لهذه الإصلاحات تم إصدار القانون 08-14 المعدل للأمر 20-70 المتعلق بالحالة المدنية، الذي أقر بامتداد الرقمنة والتكنولوجيا لتحسين الخدمة وتسريع الأداء، حيث صدر هذا القانون لمواكبة الحياة العصرية للمواطنين ومجسداً لها من خلال ماتضمنه من أحكام.

نهدف من خلال بحثنا إلى إبراز دور رقمنة قطاع الحالة المدنية في تحسين جودة الخدمات العمومية المقدمة للمواطنين، ومدى مساهمتها في تسهيل حاجياتهم في ظل زمن يسوده السرعة.

ويكتسي موضوع رقمنة مرفق الحالة المدنية، أهمية اقتضاها العصر ومانتج عنه من تطور في مجال تكنولوجيا المعلومات، التي فرضت التعامل بها والتي أوجب الإمام بها. وفي هذا الإطار تثار الإشكالية: ماهي مظاهر رقمنة نظام الحالة المدنية في الجزائر؟ ومامدى مساهمتها في تحسين الخدمة العمومية؟

وللإجابة على هذه الإشكالية اعتمدنا على المنهج التحليلي من خلال تحليل النصوص القانونية المتعلقة بالحالة المدنية لاسيما نصوص القانون 08-14 من أجل بيان مدى مواكبتها للتطور التكنولوجي، وكذا المنهج الوصفي الذي يتجلى من خلال وصف مظاهر العصرنة التي أتى بها القانون 08-14 المذكور.

ويهدف الوصول إلى معالجة هذا الموضوع ارتأينا التقسيم الثنائي التالي:

المحور الأول: مظاهر عصرنة مرفق الحالة المدنية

المحور الثاني: دور رقمته نظام الحالة المدنية في تحسين الخدمة العمومية

2. مظاهر عصرنة مرفق الحالة المدنية وفق القانون 08-14.

1.2 استحداث السجل الوطني الآلي:

تم إنشاء السجل الوطني الآلي للحالة المدنية لدى وزارة الداخلية بموجب القانون 08-14، ويعتبر استحداث هذا السجل من أهم مظاهر العصرنة من أجل تسهيل تطبيق الإدارة الإلكترونية.

يضم السجل الآلي للحالة المدنية عقود الحالة المدنية الرقمية للمواليد والوفيات والزواج لكل بلديات الوطن، وهي عقود ممسوحة ومحجوزة ابتداء من سجلات الحالة المدنية للبلديات وترسل إلى مصلحة السجل الآلي الوطني للحالة المدنية بوزارة الداخلية عبر الأنظمة المعلوماتية والشبكات التي وضعت لهذا الغرض.<sup>1</sup>

وتجدر الإشارة إلى أن المبادرة الأولى لإنشاء السجل الآلي للحالة المدنية كان قبل صدور القانون 08-14 المتضمن تعديل قانون الحالة المدنية، وذلك بإصدار وزير الداخلية والجماعات المحلية لتعليمية تتعلق بالشروع في العمل بالسجل الوطني الأوتوماتيكي للحالة المدنية، حيث حددت التعليمية تاريخ 15 فيفري 2014 للشروع في تسليم شهادات الميلاد بالاعتماد فقط على هذا السجل، ثم صدر القانون 08-14 أعلاه الذي يعد السند

---

1- طواهر عبد الجليل، قوراح اليامنة، دور عصرنة الخدمة العمومية في تحسين أداء المورد البشري بقطاع جماعات

المحلية، دراسة حالة بلديات دائرة سيدي خويلد ورقلة، مجلة بحوث الاقتصاد والمناجمنت، المجلد الأول، العدد

02، ديسمبر 2020، ص 190.

القانوني الذي يركز عليه رقمنة مرفق الحالة المدنية، ليستحدث قسما خاصا معنون ب: السجل الوطني الآلي للحالة المدنية، الذي يحدث لدى وزارة الداخلية ويرتبط بالبلديات وملحقاتها الادارية.<sup>2</sup>

وقد تم بموجب هذا السجل ربط كل البلديات وملحقاتها الإدارية، وكذا البعثات الديبلوماسية والدوائر القنصلية به والمؤسسات العمومية الأخرى لاسيما المصالح المركزية لوزارة العدل، بهدف تكوين قاعدة معطيات شاملة، تشغل عبر كافة بلديات الوطن لإصدار عقود الحالة المدنية للمواليد والوفيات والزواج لأي شخص ومن أي بلدية دون التنقل إلى البلدية الأصلية، بصفة آنية، وتمكين الجالية الجزائرية المقيمة بالخارج بتقديم طلب الحصول على عقود الميلاد الخاص "12 خ" مباشرة عبر الانترنت والحصول عليه من الممثلة الديبلوماسية أو القنصلية المسجل فيها.<sup>3</sup>

وقد جسد السجل الآلي للحالة المدنية عدة مهام، نذكر<sup>4</sup>:

- تحسين نوعية العلاقة بين الإدارة والمواطنين عن طريق الإسراع في التكفل بطلباتهم.

- إنشاء قاعدة معطيات وطنية تتكون من مختلف أحداث الحالة المدنية المسجلة على مستوى جميع البلديات وكل الأحداث الجديدة والتعديلات المحتملة التي تشكل السجل الوطني الآلي للحالة المدنية.

وقد تم رقمنة كافة سجلات الحالة المدنية من خلال مسحها ضوئيا وإرسال نسخة رقمية إلى مصلحة السجل الوطني الآلي، يركز السجل الوطني الآلي كافة العقود المسووعة والمرسلة إليه وكذا التعديلات والاعفالات، ثم يسلم نسخة رقمية مطابقة لأصل العقود الرقمية المحفوظة مركزيا إلى ضباط الحالة المدنية للبلديات والملحقات

---

2- طحطاح غلال، السجل الآلي للحالة المدنية بين مزايا تجسيد المرفق الإلكتروني ومعوقاته، مداخلة مطلع عليها على الموقع التالي: <http://dspace.univ-msila.dz>، ص 07.

3- طواهير عبد الجليل، المرجع السابق، ص 190.

4- كحل الراس سماح، شوايدية منية، دور رقمنة البلدية في تحسين الخدمة العمومية الالكترونية، مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 04، العدد الأول، سنة 2021، ص 244.

الإدارية والبعثات الدبلوماسية، وبذلك يكونوا مؤهلين لتوقيع نسخ العقود ودمغها بأختامهم قبل تسليمها لطلابها وهذا مانصت عليه المادة 03 من القانون 08-14، المعدلة للمادة 25 مكرر من الأمر 70-20 المتعلق بالحالة المدنية.

## 2.2 استصدار وثائق الحالة المدنية الكترونيا:

تجسيدا لمظاهر العصرنة أصدر المشرع الجزائري المرسوم التنفيذي 15-315 المتعلق بإصدار نسخ وثائق الحالة المدنية بطريقة الكترونية<sup>5</sup>، وبمقتضاه يتم اصدار وثائق الحالة المدنية من السجل الوطني الآلي للحالة المدنية بطريقة الكترونية يتم مهرها بتوقيع الكتروني موصوف يجعل من وثيقة الحالة المدنية المرسله الكترونيا تتمتع بنفس شروط الصحة التي تتمتع بها الوثيقة الأصلية إذا ما تم إعدادها وفقا للتشريع المعمول به، وهو ما قضت به المادة 02 من هذا المرسوم التنفيذي.<sup>6</sup>

حيث يتم إصدار الشهادة الالكترونية من قبل الطرف الثالث الموثوق لوزارة الداخلية والجماعات المحلية من أجل توقيع نسخ وثائق الحالة المدنية، حيث تثبت هذه الشهادة العلاقة بين المعطيات الخاصة بالتحقق من التوقيع الالكتروني للموقع. كما يقوم الطرف الثالث الموثوق المذكور أعلاه بضمان التوقيع الالكتروني للوثيقة وهوية الشخص المرسل إليه وصلاحيه التوقيع والمعلومات التي يتضمنها، ويتأكد من أن الوثائق التي تم إصدارها ترسل إلى طالبها دون غيرهم، إذ يتحمل المسؤولية القانونية المرتبطة بهذه العملية.<sup>7</sup>

---

5- المرسوم التنفيذي 15-315 المتعلق بإصدار نسخ وثائق الحالة المدنية بطريقة الكترونية، المؤرخ في 10 ديسمبر 2015، الجريدة الرسمية عدد 68، الصادرة في 27 ديسمبر 2015.

6- يحيواي سمية، عصرنة المرفق العام في الجزائر، رقمنة البلدية نموذجاً، مجلة البحوث في الحقوق والعلوم السياسية، المجلد 06، العدد الأول، سنة 2020، ص 47.

7- أنظر المواد من 02 إلى 06 من المرسوم التنفيذي 15-315 المتعلق بإصدار نسخ وثائق الحالة المدنية بطريقة الكترونية، السابق الذكر.

وتتمثل وثائق الحالة المدنية المستعملة في البلديات طبقا للمحق المرسوم التنفيذي 75-14 الذي حددها<sup>8</sup>، في:

- وثائق الحالة المدنية المستعملة في البلديات والمصالح القنصلية، وتتمثل في: عقد الزواج، الدفتر العائلي، البطاقة العائلية للحالة المدنية، شهادة عدم الزواج، عدم الطلاق، وعدم إعادة الزواج، مستخرج من الأحكام الجماعية المصرحة بالولادة، مستخرج من السجل الأصلي، شهادة الميلاد نسخة كاملة أو مستخرج، مستخرج عقد الميلاد الخاص، بيان الوفاة، شهادة الوفاة نسخة كاملة ومستخرج، رخصة الدفن، شهادة الحياة والحماية.

- ووثائق الحالة المدنية المستعملة بين المصالح، وتتمثل في: إعلان بيان الزواج، وإعلان بيان الوفاة.

هذا ويعتمد إصدار نسخ الكترونية وتوقيعها إلى القانون 04-15 المتعلق بالتوقيع والتصديق الإلكترونيين<sup>9</sup>، الذي يسهل إتمام الأعمال الالكترونية على نحو آمن ومضمون، إذ يهدف إلى وضع إطار قانوني قصد التكفل بالمتطلبات القانونية والتنظيمية التي تسمح بإرجاء جو من الثقة المواتية لتعميم وتطوير المبادلات الالكترونية بين كافة المستعملين.<sup>10</sup> وقد أصدر المشرع المرسوم التنفيذي 142-16 المحدد لكيفيات حفظ الوثيقة الموقعة الكترونيا<sup>11</sup>، حيث عرف الحفظ بأنه عبارة عن مجموعة التدابير التقنية التي

---

8- المرسوم التنفيذي 75-14 يحدد قائمة وثائق الحالة المدنية، المؤرخ في 17 فيفري 2014، الجريدة الرسمية عدد 11، الصادرة في 26 فيفري 2011.

9- القانون 04-15 04-15 يحدد القواعد العامة المتعلقة بالتوقيع والتصديق الإلكترونيين، المؤرخ في 01 فيفري 2015، الجريدة الرسمية عدد، 06، الصادرة في 10 فيفري 2015.

10- بن زيان أحمد، حاحة عبد العالي، عصرنه مرفق الحالة المدنية وأثرها على تحسين الخدمة العمومية في الجزائر، مجلة معالم للدراسات القانونية والسياسية، العدد 03، مارس 2018، ص 203

11- المرسوم التنفيذي 142-16 يحدد كيفيات حفظ الوثيقة الموقعة الكترونيا، المؤرخ في 05 ماي 2016، الجريدة الرسمية عدد 28، الصادرة في 08 ماي 2016.

تسمح بتخزين الوثيقة الموقعة الكترونيا في دعامة الحفظ، التي تمثل أي وسيلة مادية تسمح باستلام واسترجاع الوثيقة الموقعة الكترونيا.<sup>12</sup>

### 3.2 استحداث الوثائق البيومترية الالكترونية:

تجسيدا لعملية الرقمنة، حرصت وزارة الداخلية والجماعات المحلية على وضع كل المعلومات وإتاحتها للمواطنين، حيث تحول بعض الوثائق الورقية إلى وثائق الكترونية وتمديد صلاحياتها، ويتم تجديدها بطريقة آلية، حيث تم تداول جواز السفر البيومتري بداية من 05 جانفي 2012، طبقا لما نص عليه القرار المؤرخ في 26 ديسمبر 2011 الذي حدد هذا التاريخ<sup>13</sup>، مع بقاء العمل بجوازات السفر الكلاسيكية إلى حين السحب النهائي حسب مانصت عليه المادتين الأولى والثانية من القرار، حيث منح صلاحية إصداره للدوائر فقط، ثم دخل حيز العمل وفق القانون 03-14 المتعلق بسندات ووثائق السفر.<sup>14</sup> وقد تم تعميمه على مستوى البلديات انطلاقا من شهر مارس 2015.<sup>15</sup>

وجواز السفر البيومتري هو عبارة عن وثائق هوية بيومترية ورقية تحتوي على معلومات حيوية مخزنة الكترونيا، يمكن استخدامها لمصادقة هوية الأفراد، ويستخدم في هذه الوثائق تقنية البطاقات الذكية.<sup>16</sup>

ويشتمل على شريحة الكترونية من دون صلة تحتوي على الشهادات الالكترونية للدولة الجزائرية ومعلومات الحالة المدنية لصاحبها، بالإضافة إلى معلومات بيومترية رقمية منها بصمات العين أو الأصابع أو الوجه، وصورة صاحبها في الغلاف الأساسي.<sup>17</sup>

12- بن زيان أحمد، حاحة عبد العالي، المرجع السابق، ص 204.

13- القرار المؤرخ في 26 ديسمبر 2011، يحدد تاريخ تداول جواز السفر الوطني البيومتري الإلكتروني، الجريدة الرسمية العدد الأول، الصادرة في 14 جانفي 2012.

14- القانون 03-14 المتعلق بسندات ووثائق السفر، المؤرخ في 24 فيفري 2014، الجريدة الرسمية عدد 16، الصادرة في 23 مارس 2014.

15- يحيوي سمية، المرجع السابق، ص 47.

16- كحل الراس سماح، شوايدية منية، المرجع السابق، ص 246.

17- حمدي جلييلة إيمان، بورايو محمد ياسين، واقع الإدارة الإلكترونية ومساهماتها في تحسين جودة الخدمة العمومية على مستوى الجماعات المحلية، مجلة طبنة للدراسات العلمية الأكاديمية، المجلد 03، العدد 02، سنة 2020، ص 343.

وقد حقق هذا الاجراء عدة نتائج نذكر<sup>18</sup>:

- تسهيل إجراءات حصول المواطن على مختلف الوثائق الادارية من خلاله في مدة قصيرة .

- القدرة على فرض رقابة صارمة على إصدار جوازات السفر من قبل المسؤولين في الدوائر القنصلية.

وقد اشتمل إصدار الوثائق البيومترية وعلى إثر تعديل قانون الحالة المدنية بموجب القانون 03-17<sup>19</sup>، بطاقة التعريف الوطنية بموجب المرسوم الرئاسي 143-17 الذي قضى بأن تكون بطاقة التعريف الوطنية من نوع بيومتري الكتروني، وحدد مواصفاتها والجهة المختصة بإعدادها والمتمثلة في البلديات كما حدد آجالها وكيفية تجديدها.<sup>20</sup>

وكذلك رخصة السياقة بموجب المنشور الوزاري المشترك بتاريخ 04 جوان 2018، حيث تم إصدار أول رخصة سياقة بيومترية بتاريخ 01-أفريل 2018 تحت إشراف وزير الداخلية والجماعات المحلية، وتم تعميم هذه الخدمة على أربع بلديات في الجزائر العاصمة خلال شهر جوان من نفس السنة، وتمديد تعميمها على كافة بلديات الوطن مع نهاية سنة 2018.<sup>21</sup>

3. دور رقمنة نظام الحالة المدنية في تحسين الخدمة العمومية والتحديات التي تواجهها.

1.3 دور رقمنة نظام الحالة المدنية في تحسين الخدمة العمومية:

أ- تكريس مبادئ الخدمة العمومية

---

18- كحل الراس سماح، شواييدة منية، المرجع السابق، ص 246.

19- القانون 03-17 المتضمن تعديل قانون الحالة المدنية، المؤرخ في 10 جانفي 2017، الجريدة الرسمية عدد 02، الصادرة في 11 جانفي 2017.

20- المرسوم الرئاسي 143-17 المحدد لكيفيات إعداد بطاقة التعريف الوطنية وتسليمها وآجالها، المؤرخ في 18 أفريل 2017، الجريدة الرسمية عدد 25، الصادرة في 19 أفريل 2017.

21- يحيايوي سمية، المرجع السابق، ص 47.

للمرافق العامة مبادئ تحكمها، وتساهم عملية الرقمنة في تأكيد هذه المبادئ،  
نخلص إليها:

#### - مبدأ استمرارية الخدمة العمومية:

يعتبر هذا المبدأ هو الأهم بالنسبة للمواطن حتى يتمكن من الحصول على الخدمات، ويعني استمرار مؤسسات الدولة في تقديم الخدمات بشكل مستمر وبدون انقطاع.

ولتحقيق هذا المبدأ عملت الإدارة العمومية على إحداث تكنولوجيات حديثة للنهوض بها والارتقاء بالخدمات المقدمة للمواطن، من خلال العمل على تطوير فكرة القيادات المرفقية بما يتلاءم مع مفهوم الإدارة الإلكترونية.<sup>22</sup>

حيث يترتب التأثير على هذا المبدأ من طرف الإدارة الإلكترونية في فتح مكاتب الموظفين بصورة الكترونية مستمرة دون انقطاع الخدمة، حيث يعمل المرفق العام على مدار الساعة ولا يتوقف، إلا في حالة حدوث أعطاب تقنية خارجة عن نطاق المؤسسة.<sup>23</sup>

هذا وتساهم رقمنة في إمكانية الموظف في أي مكان، وحتى خارج أوقات عمله الرسمية أن يؤدي خدماته للجمهور عن طريق البريد الإلكتروني للإدارة التي يعمل بها، وهذا الأمر يساهم في التقليل من التعرض لوجود الموظف الفعلي في الظروف العادية، فتوفير بوابات الكترونية في الهيئات العمومية ومؤسسات الدولة ككل من شأنه أن يؤثر إيجاباً على أوقات العمل بالمؤسسات العمومية، حيث تدخل هذه المؤسسات في نظام الدوام شبه كلي وعلى مدار 24 ساعة يومياً دون إجازات أو عطلات، وهو ما يسمح للجمهور المنتفع أن يتخلص من كابوس الطابور والصفوف الطويلة التي لطالما أعاقت سير العملية الإدارية.<sup>24</sup>

#### - المساواة بين المواطنين:

22- بن عياش أسية، أوكيل محمد أمين، رقمنة المرفق العام كآلية لترشيد الخدمة العمومية في الجزائر، مجلة معالم للدراسات القانونية والسياسية، المجلد 04، العدد 02، سنة 2020، ص 263.

23- حمدي جلييلة إيمان، بورايو محمد ياسين، المرجع السابق، ص 336.

24- حمدي جلييلة إيمان، بورايو محمد ياسين، المرجع ذاته، ص 336.

إن إقرار هذا المبدأ لا يعني تجريد الإدارة من حقها في وضع الضوابط القانونية التي تراها مناسبة، والتي يقدمها المرفق بما يضمن التجسيد الواقعي لفكرة المصلحة العامة، كالشروط المتعلقة بدفع الرسوم، أو اتباع بعض الاجراءات أو تقديم بعض الوثائق.<sup>25</sup>

إنما نعني في هذا الشأن أن مستخدمي الإدارة متساوون أمام المرافق العامة متى توفرت فيهم الشروط المطلوبة سواء فيما يتعلق بتحمل الأعباء أو فيما يتعلق بالانتفاع بالخدمة، وذلك بصرف النظر عما قد يوجد بينهم من اختلافات لا تتعلق بالشروط القانونية المستلزمة، هذا مايسمح بتجنب الظواهر الادارية السيئة كالمحسوبية أو ظاهرة الرشوة أو التمييز البشري الذي يمارسه بعض الموظفين التقليديين ذو المصالح.<sup>26</sup>

لذلك فإن الرقمنة من شأنه تأكيد مبدأ المساواة، من خلال أنه يقضي على التمييز في تقديم الخدمات، كون أنه في هذا النظام تكون مواجهة مباشرة بين الفرد طالب الخدمة والموظف العام، ومن ثم عدم وجود مجال للفساد الإداري في هذا الشأن، وبهذا يتم القضاء على فكرة أن الإدارة كأداة لتمييز البعض أو الإضرار بالبعض الآخر.<sup>27</sup>

وحتى تكون هذه المساواة عادلة وجدية، وجب القضاء على الفجوة الالكترونية من خلال تثقيف الناس بالتكنولوجيا وضرورة استعمالها لتسهيل حياتهم، وهو الغرض المقصود من الرقمنة.

#### - مبدأ قابلية المرافق العامة للتعديل والتغيير:

يقصد بهذا المبدأ حق الإدارة في تعديل القواعد القانونية واللائحية التي تنظم سير العمل بالمرافق العامة وبما يتفق مع تطورات العصر، وهذا المبدأ أساسي في الإدارة الإلكترونية بحكم أنها تسعى بانتظام لتحسين وإثراء ما هو موجود ورفع مستوى الأداء.

وعليه فإن الانتقال من نظام الإدارة التقليدية إلى نظام الإدارة الإلكترونية يعد استجابة المصلحة العامة التي تقتضي تطوير المرافق العامة، فالإدارة الالكترونية هي التطبيق العملي لمبدأ مواكبة الإدارة للتطورات، هذا من جهة، ومن جهة أخرى تطبيق

25- بن عياش أسية، أوكيل محمد أمين، المرجع السابق، ص 263.

26- حمدي جلييلة إيمان، بورايو محمد ياسين، المرجع السابق، ص 337.

27- بن عياش أسية، أوكيل محمد أمين، المرجع السابق، ص 263.

الإدارة الإلكترونية سيضفي صبغة الجودة على الخدمات التي تقدمها المرافق العامة، ويساهم في منح إسهامات وإنجازات على واقع الخدمة المقدمة للمواطن بشكل نسبي.<sup>28</sup>

#### ب- تسهيل المعاملات اليومية للمواطنين

حيث يظهر من خلال تخفيف عبء التنقل والاعفاء من بعض الوثائق وكذا تقليص بعضها، وسنتطرق إليها كالتالي:

#### - تخفيف عبء التنقل على المواطن:

بعد إنشاء السجل الوطني الآلي للحالة المدنية، أصبح من الممكن للمواطن استخراج نسخ طبق الأصل لهذه العقود الرقمية من أي بلدية دون أن يرجع إلى بلدية مكان الميلاد<sup>29</sup>، وذلك لأن السجل الآلي يتوفر على قاعدة بيانات وطنية تشمل جميع العقود المدونة في السجلات الحالة المدنية لكافة بلديات الوطن.

#### - إعفاء من تقديم الوثائق المسجلة ضمن السجل الآلي:

وهي نتيجة حتمية لرقمنة سجلات الحالة المدنية وإنشاء السجل الوطني الآلي للحالة المدنية، حيث ألزم المشرع الإدارات والمؤسسات العمومية والجماعات المحلية المرتبطة بها بعدم اشتراط على المواطن تقديم الوثائق التي يمكن الإطلاع عليها مباشرة على السجل.

ويعتبر الإعفاء من الوثائق المسجلة تجسيد لمشروع الإدارة الإلكترونية، حيث طبق على مستوى مصلحة بطاقة التعريف الوطنية وجواز السفر، حيث تم إعفاء المواطن من تقديم الوثائق المسجلة في السجل الآلي عند تقديم طلب للحصول على بطاقة التعريف الوطنية أو جواز السفر.<sup>30</sup>

وقد ساهمت رقمنة نظام الحالة المدنية في تقليص مطبوعات الحالة المدنية التي تختص بإصدارها من 36 وثيقة إلى 29 وثيقة سنة 2010، ثم إلى 14 وثيقة تستعمل منها

28- بن عياش أسية، أوكيل محمد أمين، المرجع ذاته، ص 264.

29- أنظر المادة 25 مكرر من الأمر 70-20 المتضمن الحالة المدنية المعدل والمتمم.

30- بن زيان أحمد، حاحة عبد العالي، المرجع السابق، ص 211.

12 وثيقة في البلديات وتستخرج من قبل المواطن، بينما تستعمل وثيقتين منها مابين المصالح المختصة.<sup>31</sup>

### 2.3 التحديات التي تواجهها الإدارة الرقمية:

#### أ- التحديات الادارية

تواجه رقمنة الإدارة بصفة عامة جملة من التحديات الإدارية أهمها تهيئة وإصلاح البيئة التنظيمية، لأن أي تقنية يتم إدخالها إلى الإدارة تتطلب إجراء تغييرات في الهياكل التنظيمية والإجراءات التشغيلية، إضافة إلى عدم اقتناع القيادات الإدارية بفكرة الإلكترونية وعدم قدرتهم التخلي عن نمط الإدارة البيروقراطية، بإضافة إلى:

- ضعف الإمكانيات المادية والتمويل لمشاريع الرقمنة، حيث لا تزال العديد من البلديات الوطن تفتقر للوسائل التكنولوجية، وهو مايشكل عائقا أمام تعميم الرقمنة والخدمات الالكترونية على مستوى جميع بلديات الوطن، وكذلك نجد لا تمتلك مواقع الكترونية، باستثناء بعض المبادرات الشخصية من الشباب الذين يقومون بنشر بعض المستجندات والانشغالات المتعلقة ببلدياتهم على مستوى مواقع التواصل الاجتماعي، بالإضافة إلى ضعف شبكة الانترنت، حتى أنه لازال العديد من الملحقات محرومين من خدمة الانترنت بسبب عدم ربطهم بهذه الشبكة، وهو ما يتعارض مع الغاية من تطبيق الإدارة الإلكترونية المتمثلة أساسا في اختصار الوقت.<sup>32</sup>

- بطء عملية اتخاذ القرارات وعمليات الإصلاح والاندماج والبيروقراطية.

- ضعف العلاقة بين برامج الإدارة الإلكترونية والتطوير الإداري وتغيير السياسات، ما يؤدي إلى تأخر الانجازات وتعثر التقدم نحو الكفاءة المرجوة في تطبيق الإدارة الالكترونية.<sup>33</sup>

31- أنظر المرسوم التنفيذي 14-75 المحدد لوثائق الحالة المدنية، السابق الذكر.

32- حمدي جليلة إيمان، بورايو محمد ياسين، المرجع السابق، ص 350.

33- بن عياش أسية، أوكيل محمد أمين، المرجع السابق، ص 267.

## ب- التحديات البشرية

العامل البشري أهم العناصر لنجاح الإدارة الإلكترونية، لأنه المؤشر الأول لأي مشروع وخصوصا الذي يعتمد على الجانب الفني له، ويطرح هذا العامل عدة مشاكل أهمها:

- ضعف دور الحوافز المادية والمعنوية لتشجيع العاملين في مجال نظم المعلومات الإدارية من أجل تطوير ومتابعة التعليم والتدريب.

- انخفاض الخبرات التكنولوجية والكفاءة بسبب اختبار الموظفين التي تعتمد على المقابلات دون اختبارهم في الجانب العملي بشكل دقيق.<sup>34</sup>

لذلك وجب العمل على تأهيل العامل البشري، والعمل على استمرار نشاطه في المستقبل من خلال زيادة التخصيص الوظيفي، بغية رفع مستوى مهارات وزيادة إتقان الخدمة العامة.<sup>35</sup>

## ت- التحديات القانونية

تواجه رقمئة نظام الحالة المدنية تحديات قانونية تتمثل أساسا في عدم مسايرة القوانين والتشريعات المنظمة للعمل الالكتروني للواقع، حيث أن المشرع الجزائري قد أصدر القانون 08-14 لمواكبة التطور التكنولوجي، كما أنه أصدر جملة من التشريعات والتنظيمات التي أقرت بالتعامل الإلكتروني، كالقانون المتعلق بالتوقيع والتصديق الإلكترونيين وغيرها، إلا أنها تبقى قاصرة وعاجزة عن تحقيق الغرض منها، أمام التحديات والعوائق المذكورة أعلاه، لاسيما ضعف شبكات الانترنت وعدم تزويد البلديات وقطاع الحالة المدنية على الخصوص بالأجهزة والوسائل التكنولوجية، وكذا ضعف الكفاءة لدى الموظفين في المجال التكنولوجي، كل هذا يجعل من النصوص التي أصدرها المشرع الجزائري حبرا على ورق، ويجعل من مشروع الرقمئة وتجسيد الإدارة الإلكترونية غير معمم ويعتره العديد من النقائص.

34- بن عياش أسية، أوكيل محمد أمين، المرجع ذاته، ص 268.

35- طواهر عبد الجليل، قوراح اليامنة، المرجع السابق، ص 189.

وبالتالي يبقى مشروع الرقمنة في الجزائر يحتاج لإصلاحات عميقة، تتطلب أولا وقبل إصدار القوانين القضاء على المشاكل التقنية والتكنولوجية أهمها القضاء على تذبذب الانترنت وتوفير الأجهزة المادية، وفي المقابل تأهيل العامل البشري.

#### 4. خاتمة:

في ختام هذه الورقة البحثية التي تناولت موضوع "رقمنة نظام الحالة المدنية في ظل القانون 08-14"، والتي حاولنا من خلالها معالجة اشكالية الرقمنة في نظام الحالة المدنية ومدى مساهمتها في تحسين الخدمة العمومية.

وفي هذا الصدد يمكن القول أن المشرع الجزائري سعى لمواكبة التطور التكنولوجي من أجل تحسين جودة الخدمات العمومية للمواطن، فعمل تجسيد مشروع الإدارة الإلكترونية من خلال رقمنة جميع القطاعات، ورقمنة نظام الحالة المدنية الذي جسده تعديل قانون الحالة المدنية بموجب القانون 08-14 وبعض القوانين اللاحقة لصدوره.

وعليه فمن خلال تفصيل الدراسة حول هذا الموضوع توصلنا لبعض النتائج نوجزها في النقاط التالية:

1- تبنت الدولة الجزائرية ممثلة في وزارة الداخلية والجماعات المحلية مشروع الإدارة الإلكترونية لتحسين الخدمة العمومية وعصرنة المرافق العامة، وقد قضى تعديل قانون الحالة المدنية لسنة 2014 بإدخال المعاملات الإلكترونية في نظام الحالة المدنية.

2- تتجلى مظاهر الرقمنة في نظام الحالة المدنية من خلال والتي قضى بها القانون 08-14 المتضمن تعديل قانون الحالة المدنية في:

- استحداث السجل الوطني الآلي، الذي يضم عقود الحالة المدنية الرقمية للمواليد والوفيات والزواج لكل بلديات الوطن واستخراج الوثائق الكترونيا.
- إمكانية اصدار وثائق الحالة المدنية من السجل الوطني الآلي للحالة المدنية بطريقة الكترونية، وهو ما قضى به المرسوم التنفيذي 03-15 المتعلق بإصدار نسخ وثائق الحالة المدنية بطريقة الكترونية.

- وكذا اعتماد الوثائق البيومترية، وقد بدأ الأمر باعتماد جواز السفر البيومتري طبقا للقرار المؤرخ في 26 ديسمبر 2011، ليشمل الأمر بعد صدور القانون 03-17 المتضمن تعديل قانون الحالة المدنية كل من بطاقة التعريف الوطنية ورخصة السياقة.

- بالإضافة إلى تقديم خدمات الكترونية من خلال بوابات الكترونية يتم من خلالها تقديم طلبات الحصول على وثائق الحالة المدنية وطبعها دون الرجوع إلى البلدية.

3- يعتبر تحسين الخدمة العمومية أهم أغراض رقمنة نظام الحالة المدنية، إذ يعمل على تكريس مبادئ المرفق العام في تقديم الخدمة العمومية، المتمثلة في تكريس مبدأ سير المرافق العامة وبالتالي ضمان تقديم الخدمة العمومية، وتأكيد مبدأ المساواة، وكذا تسهيل المعاملات اليومية على المواطنين من خلال تخفيف عبئ التنقل وتقليص عدد الوثائق المطلوبة وكذا الإعفاء من تلك المسجلة في السجل الوطني الآلي.

4- تواجه عملية الرقمنة تحديات إدارية إذ أن إدخال أي تقنية تتطلب تغيير في الهياكل التنظيمية، وكذا تحديات سياسية وقانونية نتيجة عدم اهتمام القادة السياسيين بالمجال التكنولوجي، وعدم مسايرة القوانين المنظمة للعمل الإلكتروني مع التطبيقات الواقعية، بالإضافة لتحديات بشرية تكمن في عدم الإلمام بالجانب المعلوماتي من طرف المواطن والموظف.

أما التوصيات نذكر:

- 1- العمل على القضاء على مشكلة الانترنت من أجل تمكين المواطن من الحصول على الخدمات، فلا يخفى على أحد أن الانترنت في الجزائر تتميز بالتذبذب.
- 2- تزويد البلديات بالأجهزة المادية والوسائل التكنولوجية من أجل النجاح في مشروع الرقمنة.
- 3- العمل على تكوين مستخدمي الحالة المدنية على استعمالات التكنولوجيا، وكذلك المواطنين من أجل الوعي بثقافة التكنولوجيا والعمل بها.

5. قائمة المراجع:

أولاً: النصوص التشريعية والتنظيمية

1- القوانين

- القانون 03-14 يتعلق بسندات ووثائق السفر، المؤرخ في 24 فيفري 2014،  
الجريدة الرسمية عدد 16، الصادرة في 23 مارس 2014.

- القانون 08-14 المعدل والمتمم للأمر 20-70 المتعلق بالحالة المدنية، المؤرخ في 09  
أوت 2014، الجريدة الرسمية عدد 49، الصادرة في 20 أوت 2014.

- القانون 04-15 يحدد القواعد العامة المتعلقة بالتوقيع والتصديق الإلكترونيين،  
المؤرخ في 01 فيفري 2015، الجريدة الرسمية عدد 06، الصادرة في 10 فيفري  
2015.

- القانون 03-17 المتضمن تعديل قانون الحالة المدنية، المؤرخ في 10 جانفي  
2017، الجريدة الرسمية عدد 02، الصادرة في 11 جانفي 2017.

2- المراسيم الرئاسية

- المرسوم الرئاسي 143-17 يحدد كفاءات إعداد بطاقة التعريف الوطنية وتسليمها  
وتجديدها، المؤرخ في 18 أفريل 2017، الجريدة الرسمية عدد 25، الصادرة في 19  
أفريل 2017.

3- المراسيم التنفيذية

- المرسوم التنفيذي 75-14 يحدد قائمة وثائق الحالة المدنية، المؤرخ في 17 فيفري  
2014، الجريدة الرسمية عدد 11، الصادرة في 26 فيفري 2011.

- المرسوم التنفيذي 315-15 المتعلق بإصدار نسخ وثائق الحالة المدنية بطريقة  
الالكترونية، المؤرخ في 10 ديسمبر 2015، الجريدة الرسمية عدد 68، الصادرة في  
27 ديسمبر 2015.

- المرسوم التنفيذي 142-16 يحدد كفيات حفظ الوثيقة الموقعة الكترونيا، المؤرخ في 05 ماي 2016، الجريدة الرسمية عدد 28، الصادرة في 08 ماي 2016.

#### 4- المنشورات الوزارية

- قرار صادر في 26 ديسمبر 2011، يحدد تاريخ تداول جواز السفر الوطني البيوميتري الإلكتروني، الجريدة الرسمية العدد الأول، الصادرة في 14 جانفي 2012.
- التعليمات الصادرة عن وزير الداخلية والجماعات المحلية، الصادرة في 15 فيفري 2014 تتعلق بالشروع في العمل بالسجل الوطني الأوتوماتيكي للحالة المدنية.
- المنشور الوزاري الصادر في 4 جوان 2018، المتعلق برخصة السياقة البيوميترية.

#### ثانيا: المقالات العلمية

- أحمد بن زيان، عبد العالي حاحة، عصرنة مرفق الحالة المدنية وأثرها على تحسين الخدمة العمومية في الجزائر، مجلة معالم للدراسات القانونية والسياسية، العدد 03، مارس 2018.
- عبد الجليل طواهر، قوراح اليامنة، دور عصرنة الخدمة العمومية في تحسين أداء المورد البشري بقطاع جماعات المحلية، دراسة حالة بلديات دائرة سيدي خويلد ورقلة، مجلة بحوث الاقتصاد والمناجمنت، المجلد الأول، العدد 02، ديسمبر 2020.
- أسية بن عياش، محمد أمين أوكيل، رقمنة المرفق العام كآلية لترشيد الخدمة العمومية في الجزائر، مجلة معالم للدراسات القانونية والسياسية، المجلد 04، العدد 02، سنة 2020.
- سمية يحيياوي، عصرنة المرفق العام في الجزائر، رقمنة البلدية نموذجاً، مجلة البحوث في الحقوق والعلوم السياسية، المجلد 06، العدد الأول، سنة 2020.

- إيمان حمدي جليلة، محمد ياسين بورايو، واقع الإدارة الإلكترونية ومساهمتها في تحسين جودة الخدمة العمومية على مستوى الجماعات المحلية، مجلة طبنة للدراسات العلمية الأكاديمية، المجلد 03، العدد 02، سنة 2020.
- سماح كحل الراس، منية شوايدية، دور رقمنة البلدية في تحسين الخدمة العمومية الالكترونية، مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 04، العدد الأول، سنة 2021.